مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تركيا وصراع التوازن الاستراتيجي بين القوى الكبرى:

حسابات التوازنات وضغط الخيارات

د. عبد الرزاق غراف

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

مثقلة بحسابات التوازنات وتحت طائلة ضغط الخيارات. ذلك ما فرضه واقع الجغرافيا والسياسة والتاريخ والاقتصاد على السياسة الخارجية التركية التي كثيرا ما اصطدمت في خياراتها الإقليمية والدولية بـ "حتمية الموازنة وصراع المفاضلة" تحت طائلة حسابات استراتيجية دقيقة. وان كان ذلك يكاد يكون ثابتا تاريخيا ساد طوال العصور كنتيجة لموقع تركيا الرابط بين شرق العالم وغربه وبين شماله وجنوبه كنقطة تقاطع للحضارات ومعها صراع الارادات، ما لخصته مقولة نابليون بونبارت "لوكان العالم دولة لكانت إسطنبول العاصمة"، إلا أن ذات الثابت كان قد ازداد رسوخا خلال عصر الجمهورية منذ سنة ١٩٢٣، حيث دخلت تركيا في حالة من التغيير الراديكالي على كافة المستويات الداخلية والتوجهات الخارجية، تصاعد خلالها هوس تناقض الهوية بين تاريخ الانتماء للشرق ومقتضيات التحول نحو الغرب. على النحو الذي ازدادت خلاله حدة هذا التناقض وجعل من مسألة الهوية ملفا غير محسوم حتى في ظل الآلة التشريعية التي لطالما ساندت موجة التغريب ودسترته، غير أن تأثير ذلك على الادراك المجتمعي العام لم يكن بما كان متوقعا ضمن رهانات التغيير.

خارجيا ورغم حملة تغريب الهوية التي مسّت بلا هوادة كل منظومة القيم المجتمعية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، إلا أنه وضمنيا فإن توجهات السياسة الخارجية لم تحسم انتماءاتها البنيوية إلا فيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما نالت تركيا عضوية الناتو وأصبحت رسميا جزءا من المنظومة الغربية مستندة أكثر للبعد الانجلو ساكسوني (الانجلو امريكي) داخل الحلف. وبعيدا نسبيا عن البعد اللاتيني الذي ما زال مهووسا بالذاكرة وتحت وطأة تأثير التمدّد العثماني التاريخي الذي وصل مداه لأسوار فيينا عاصمة الإمبراطورية النمساوية المجرية، وهو ما يعد أحد اهم المحددات التفسيرية لنجاح مسار الانتماء لحلف الناتو. مقابل قصوره على صفة الشريك المفضل ضمن مساعي الانتماء التركي للاتحاد الأوروبي.

وعلى ضوء تلك المُعطيات أصبحت تركيا في قلب الصراع البارد بين السوفيات والامريكيين ومعه تحولت لقاعدة متقدمة للنفوذ الأمريكي ـــ الغربي ليس في بعده الدولي اتجاه الاتحاد السوفياتي وفقط. بل كذلك في بعده الإقليمي في مواجهة التمدد القومي العربي اين كانت تركيا أحد اهم اضلاع حلف بغداد منتصف خمسينات الذي صُمّم آنذاك لحماية النفوذ البريطاني المتراجع سواء لصالح الحليف الأمريكي الذي آلت إليه مقاليد قيادة العالم الغربي أو لصالح العدو السوفياتي. وعلى ذات المنوال استمرت تركيا طول عقود الحرب الباردة ولغاية انهيار الاتحاد السوفياتي تلعب دور أحد أهم نقاط التوازن بين القطبين خاصة وأنها تقع ضمن خاصرة النفوذ السوفياتي وعند خطوط التماس معه جنوبا، ما خوّل لها ان تكون صدا منيعا امام حلم الوصول للمياه الدافئة وهو حلم ليس بالجديد انما يعود لقياصرة روسيا منذ قرون.

وبعد نهاية الحرب الباردة ورغم تراجع قيمة تركيا استراتيجيا الى ان التحولات الدولية والإقليمية بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وغزو أفغانستان سنة ٢٠٠٢ والعراق سنة ٢٠٠٣ والحرب على الإرهاب، وهي احداث تزامنت مع صعود العدالة والتنمية للحكم في تركيا والذي لم يغادره لغاية الآن، وهو الذي شكّل برؤيته ثورة في السياسة الخارجية التركية مستندة بالأساس الى مزيج بين ما هو براغماتي وما هو وجداني في الهوية التركية. والتي لُخصت ضمن مؤلف وزير الخارجية السابق احمد داود اوغلو "العمق الاستراتيجي" الذي واستنادا إليه تمت "إعادة هندسة" كبرى توجهات السياسة الخارجية التركية.

التحولات اللاحقة التي شهدتها المنطقة سنة ٢٠١١ أجبرت تركيا على إعادة التموضع خاصة فيما تعلق بداية بسوريا خاصرة امنها القومي في الجنوب، ولاحقا ليبيا التي تشكل امتدادا لحدود نفوذها ذات الابعاد التاريخية، وقد تزامنت هذه التطورات بحتمية إعادة ضبط العلاقة مع لاعبين كبار كروسيا التي أظهرت التطورات حجم التناقض في مصالحهما الذي بلغ اشدّه بإسقاط تركيا لمقاتلة روسية نوفمبر ٢٠١٥. قبل أن تأخذ التطورات مسارا عكسيا تُوج بصفقة S٤٠٠ الروسية لتركيا، وهو ما انعكس بدوره على العلاقة مع الولايات المتحدة وحتى الاتحاد الأوروبي حلفاء تركيا في الناتو والمنغمسين في اشد الملفات الاستراتيجية حساسية للأمن القومي التركي أي سوريا وليبيا، وفي مقابل ذلك تصاعد تكامل الدور الوظيفي بين تركيا والولايات المتحدة وبخاصة خلال عهدة ترامب الأولى، اين تصاعد الاعتماد الأمريكي على الدور الوظيفي لتركيا في عديد الملفات على غرار سوريا وحتى في آسيا الوسطى، رغم تراجع حدود التوافق ضمن هذا النهج المتبادل بشكل نسبي مع إدارة جو بايدن. في حين بدى الاتحاد الأوروبي عاجزا عن ابداء موقف مشترك في كل القضايا ذات العلاقة مع تركيا، ومرّد ذلك أساسا للتباينات الحاصلة داخل الموقف الأوروبي المشترك؛ ففي الوقت الذي بدت فيه إيطاليا وبدرجة اقل ألمانيا أدنى للتوافق كانت فرنسا أكثر صدامية اتجاه ما يجمعها بتركيا من ملفات. غير ان الثابت ان تركيا نجحت لحد بعيد في إدارة صراع النفوذ الذي يجمعها بكافة اللاعبين وبخاصة الكبار منهم عبر الاستثمار في حالة التباينات الحاصلة وما تفرزه من هوامش للمناورة، كما ينطبق ذلك على العلاقة مع موسكو التي ازدادت حاجتها لتركيا بعد اندلاع الصراع في أوكرانيا على النحو الذي جعل من تركيا أحد اهم مخارج الاقتصاد الروسي للهروب من ضغط العقوبات. إلا أن المقابل كان مكلفا لروسيا وهي التي لم تبدِ كبير الرد على سقوط النظام في سوريا وتوسع حدود النفوذ التركي هناك.

مع عودة دونالد ترامب للبيت الأبيض مجددا برزت جملة من الأسئلة المرتبطة بالملفات الشائكة التي تحتويها العلاقة مع تركيا، ورغم كل ما يروج للعلاقة الشخصية بين الرئيسين التركي والامريكي، إلا أن الواقع سيفرض

محددات إضافية سواء فيما تعلق بموقف باقي المؤسسات الامريكية وعلى رأسها الكونجرس مع الرئيس مما هو محتمل من مسارات التقارب التركي الامريكي، أو فيما تعلق بتأثير فواعل خارجية على غرار روسيا التي تجمعها بتركيا هي الأخرى ملفات استراتيجية كبرى، وفي ظل حدود المكاسب والتكاليف تتقلب المواقف التركية بين طرف وآخر ضمن حسابات توازن دقيقة وما هو متاح من خيارات. لا تسمح بحدوث تغيرات راديكالية تجاه الملفات الكبرى. بل إن هامش المناورة حتما سيكون ضمن حدود تكتيكية لا تمس التوجه الاستراتيجي العام، وتجاوز هذه الحدود سيرهن ما حققته تركيا من مكاسب إقليمية يعود فيها الفضل بشكل كبير للتوازن الحذر الذي سارت ضمنه في السنوات الأخيرة مع اقتناصها للفرص ذات المزايا الكبرى المرهونة للحدود الدنيا من التكاليف وسوريا أحسن مثال على ذلك.

> **تصاعدت وتيرة المساومات بين تركيا والولايات المتحدة في ظل ما أفادت به بعض المصادر بوجود عرض من الرئيس الأمريكي لنظيره التركي بالتراجع عن النفط والغاز الروسي مقابل حصول تركيا على مقاتلات F٣٥ التي لطالما كانت أولوية تركية خاصة وأن الأخيرة كانت شريكا في تمويل صناعة هذه المقاتلات**

ضمن ذات القاعدة المرتبطة بـ "حدود المكاسب والتكاليف" عادت حسابات التوازنات تحت ضغط الخيارات لتطغى على السياسة الخارجية التركية على هامش انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ولقاء الرئيسين التركي والامريكي، فمن الملف الفلسطيني إلى السوري إلى الليبي وحتى الإيراني، والاهم ملف الصراع في أوكرانيا تبدو الحاجة ملّحة لبناء توافقات تركية أمريكية جديدة حتما ستكون لها تداعيات كثيرة على كل الأطراف، وإن كانت روسيا قد نالت الحصة الأوفر من الاهتمام، إلا أن ملفات أخرى تبقى في صميم المساومات الامريكية التركية.

ففي ذات سياق "دبلوماسية الصفقات" التي طغت على استراتيجية إدارة ملفات السياسة الخارجية الامريكية في ظل الإدارة الراهنة، تصاعدت وتيرة المساومات بين تركيا والولايات المتحدة في ظل ما أفادت به بعض المصادر بوجود عرض من الرئيس الأمريكي لنظيره التركي بالتراجع عن النفط والغاز الروسي مقابل حصول تركيا على مقاتلات F٣٥ التي لطالما كانت أولوية تركية خاصة وأن الأخيرة كانت شريكا في تمويل صناعة هذه المقاتلات، وأن الهدف الأمريكي واضح وهو ممارسة اقصى الضغوط على الاقتصاد الروسي املا في تحصيل تنازلات في ملف تسوية الصراع في أوكرانيا، إلا أن تركيا تبدو غير مستعجلة في اتخاذ قرارات حاسمة في هذا الشأن وهي التي لطالما عارضت نهج العقوبات الغربية على موسكو، بل وكانت على الأرض شريكا استراتيجيا مهما لروسيا في سبيل التقليل من فعالية هذه العقوبات، توازيا من دورها كوسيط والذي بموجبه نأت تركيا بنفسها عن صراع الاستقطاب الكلي بين أطراف الصراع، ففي كل الأحوال فإن الاقتصاد التركي وفي ظل ما يتعرض له من هزات لأسباب كثيرة من ضمنها الضغوط الأمريكية في حد ذاتها، هو ذات الاقتصاد الذي يعتمد على صادرات الطاقة الروسية كركيزة أساسية لتلبية حاجات الأمن الطاقوي التركي، وتزيد أهمية ذلك في ضوء عدم جاهزية بدائل آنية وما هو متوفر منها يحتاج إلى المدى المتوسط لتفعيله، كما يفرض تصاعد الطلب العالمي على الغاز بخاصة ضغطاً اضافياً انطلاقا مما أفرزه صراع

الطاقة بين روسيا والغرب وتخفيض صادرات روسيا من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي، ما زاد من أهمية تركيا التي أصبحت وسيطا في صادرات الطاقة الروسية نحو اوروبا حيث تشمل الشراكة الروسية التركية استيراد تركيا للنفط الروسي ثم تحويله لأوروبا بعد تكريره. كما أنه من الصعوبة الرهان على استجابة تركية تحت دافعية الوعود الامريكية بقدرة الشركات الامريكية أن تعوض تركيا عن واردات الطاقة الروسية، خاصة وانها ذات الشركات التي لطالما تصاعدت أصوات الاوربيين ضدها كونها تستغل تراجع حصة أوروبا من الغاز الروسي وقلة البدائل لتفرض على الأوروبيين اسعاراً عالية وهو ما رآه الأوروبيون خارج روح التضامن التاريخي العابر للأطلسي.

ختاما يشكّل المشهد الراهن فصلا آخر من فصول صراع التوازن الاستراتيجي الذي يفرضه الاستقطاب الدولي على تركيا، وإن من الصعوبة الرهان على استجابة فورية من طرف تركيا للمطالب الامريكية الراهنة، إلا حالة التعقيد التي تشوب علاقات تركيا بجميع الأطراف والتي لطالما وفرت ما تحتاجه تركيا من هوامش للمناورة بين مصالح القوى الكبرى هو ذات المُعطي حتما ستستغله تركيا مرة أخرى في سبيل رسم مسار متعرّج لحسابات التوازن التي تحتاجها للهروب من ضغط الخيارات، وما هو مؤكد قياسا على تجارب ماضية، فإن الاستراتيجية التركية لن ترتهن بتاتا لتبنّي خيارات راديكالية تطال توجهاتها الاستراتيجية الكبرى نحو أي طرف. بل ستبقى ضمن ما هو معهود من خياراتها، تلعب على وتر الخيارات التكتيكية المحدودة التأثير، مستغلة بذلك حاجة الكل لها. ولذلك، فبقدر ما تحمله الجغرافيا السياسية من ضغط الخيارات، بقدر ما تحمله من فرص لإعادة ضبط حسابات التوازنات وهو ما ينطبق على حالة تركيا.

الاستراتيجية التركية لن ترتهن بتاتا لتبنّي خيارات راديكالية تطال توجهاتها الاستراتيجية الكبرى نحو أي طرف. بل ستبقى ضمن ما هو معهود من خياراتها، تلعب على وتر الخيارات التكتيكية المحدودة التأثير، مستغلة بذلك حاجة الكل لها

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64